القلاقل المستمرة

العنف المسلح وعدم الأمن فى جنوب السودان

يعرض هذا الفصل قائمة بالتهديدات الأمنية الراهنة التى تواجه جنوب السودان فى مساعيه لتنفيذ اتفاق السلام الهش المبرم مع الخرطوم. فهو يظهر أنه على الرغم من تنفيذ اتفاق السلام الشامل منذ مطلع ٢٠٠٥، فإن جنوب السودان فى مرحلة «ما بعد الصراع» مازال يفتقر فى جوهره إلى الاستقرار فى منطقة تعج بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

ويسعى الفصل إلى تسليط الأضواء على التهديدات الأمنية الرئيسية فى المنطقة. ويطرح الفصل من خلال تحليل عملية الانتقال السياسى التى يشهدها الجنوب، وتضاعف أعداد الجماعات المسلحة، ودور وآثار العنف المسلح على مجتمعاته المحلية، والجهود الرامية إلى تحسين الأمن الإنسانى، الأسئلة التالية:

- هل تحسن الوضع الأمنى بالنسبة لأبناء جنوب السودان منذ إبرام اتفاق السلام الشامل؟
- ما هى التهديدات الأمنية الكبيرة التى ما زالت تواجه المنطقة؟
- ما هو الإطار الذى يطرحه اتفاق السلام الشامل لتحسين الأمن الإنسانى؟
- إلى أى مدى يحقق اتفاق السلام الاستقرار والشمولية؟

فهو يتواصل إلى أنه بالرغم من أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تشق طريقها قدما نحو تنفيذ اتفاق السلام التاريخى، فإنه يثبت يوما تلو الآخر أن تحويل نفسها إلى حكومة فاعلة وجنى عوائد السلام المتوقعة على نطاق واسع أمر بالغ الصعوبة.

ويسجل جنوب السودان بعضا من أدنى المؤشرات فيما يتعلق بالتعليم وكذلك وفيات الأطفال والأمهات فى العالم، وافتقار شبه كامل إلى مرافق البنية التحتية الأساسية. وبرغم إحراز تقدم فى إقامة المؤسسات الضرورية ووضع الأطر القانونية بمقتضى اتفاق السلام الشامل، فإنه يتعين على حكومة جنوب السودان حقيقة أن تبنى نفسها من الصفر إذ مازال افتقارها إلى الخبرة الإدارية، وعدم وجود إشراف مدنى لها بشكل كامل، ومحدودية مواردها من الكوادر البشرية الماهرة، تمثل عقبات كئود أمام تحقيق تقدم. وهناك فرص كبيرة لإساءة الإدارة ولتبادل الاتهامات بالفساد. ومازال يتم تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ولكن هناك مجموعة من العوامل المؤتلفة تتآمر لتعطيل إحراز تقدم، ليس أقلها الانتهاكات المستمرة من جانب عناصر مناوئة فى الخرطوم.

وضمن الاستعدادات الجارية لعمل تعداد للسكان وترسيم الحدود وإجراء انتخابات قبل تنفيذ استفتاء حاسم على فصل الجنوب فى عام ٢٠١١، تجد عملية السلام نفسها فى مرحلة حرجة بصورة خاصة. فتضافر الشكوك العميقة بين الطرفين، ووجود العديد من الجماعات المسلحة فى المنطقة وتوافر سبل الحصول على الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع، والمظالم الكثيرة، وعدم وجود فرص عمل بشكل شبه كامل تمثل جميعا احتمالات كامنة مدمرة.

ونورد فيما يلى النتائج الرئيسية لهذا الفصل:

- فشل اتفاق السلام الشامل فى تحسين الوضع الأمنى بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان.
- تفشى العنف المسلح ومعدلات الجرائم بين الأفراد.
- هناك فرص كبيرة للحصول على الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها من جانب جميع قطاعات المجتمع.
- الطلب على الأسلحة الصغيرة تحركه الحاجة إلى حماية الأسرة والماشية فى ظل عدم وجود قوات أمن فاعلة.
- مازالت انتهاكات اتفاق السلام الشامل قائمة ومن المحتمل أن تستمر.

امرأة مسلحة تحمل كلاشينكوف تعد وجبة العشاء بجوار طفلها فى منزلها. بروميبيك، على بعد ٩٠٠ كيلومتر من الخرطوم، فى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ © Patrik Olum Renters

- من المحتمل أن تؤدى الموارد الطبيعية للسودان، ولاسيما حقول نفطه، إلى إشعال صراعات مستقبلية بين الشمال والجنوب.

الشكل ١٠–١ الأمن والأمان منذ إبرام اتفاق السلام الشامل (N=079621)

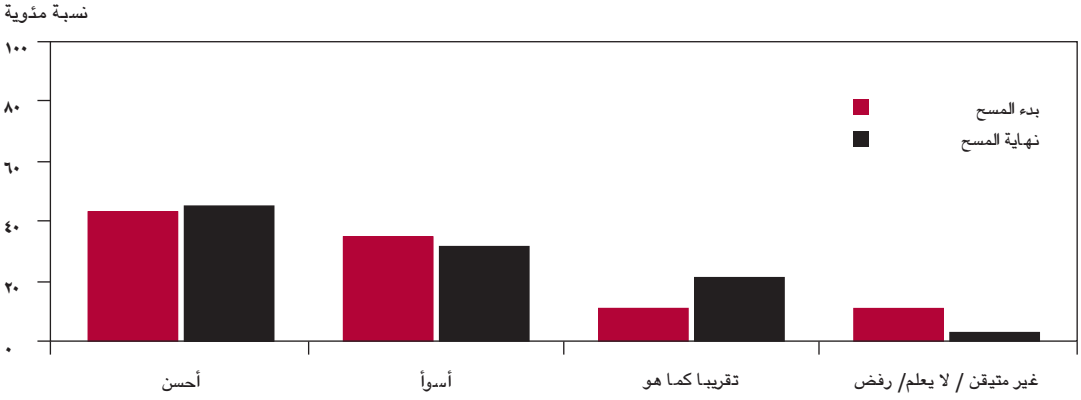

المصدر: Garfield (٢٠٠٧، صفحة ٣٢)

رغم استمرار الجهود الرامية إلى تحسين أمن البشر – بما فى ذلك انسحاب القوات المسلحة السودانية من الجنوب وتنفيذ برامج لنزع أسلحة المدنيين والتخطيط لعمليات نزع السلاح، وتسريح الجنود وإعادة الإدماج – فهناك الكثير من الاشتباكات المتفرقة التى تنطلع وحشد للقوات المسلحة فى مناطق الحدود الاستراتيجية. ويسود الاعتقاد بأن ترسيم الحدود، الذى يقرر أين تقع الموارد الطبيعية المهمة سيؤدى إلى نشوب صراع فى المستقبل.

فشل اتفاق السلام الشامل فى تحسين الوضع الأمنى بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان.

وهناك وفرة من الموارد اللازمة لإشعال صراع فى المستقبل. فالسودان يقع فى قلب واحدة من أكبر أسواق السلاح فى العالم المفعمة بالنشاط، والتى نجمت عن عقود من الثورات وعمليات التمرد والحروب الأهلية والحروب بالوكالة والصدامات الجماعية وضعف الحكومة والعنف الإجرامى فى المنطقة. ويشترك جنوب السودان فى حدود سهلة الاختراق مع كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا وأوغندا، وجميعها دول شهدت حروب داخلها أو مع دول أخرى أو شهدت صدامات عامة دامية. وفرضت الأمم المتحدة حظرا على الأسلحة على عدد من بلدان المنطقة، بما فى ذلك السودان، ولكن مازال من العسير للغاية تنفيذه.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن انتشار الأسلحة النارية والجماعات المسلحة يسهم فى تفشى عدم الأمن فى جنوب السودان، ومع ذلك مازال من الصعب تحديد المعلومات الخاصة بمدى وتواتر حوادث العنف المسلح، وهو ما ينطبق أيضا على المعلومات الموثوق بها بشأن انتشار حيازة المدنيين للأسلحة النارية. ويقدم هذا الفصل نتائج مسح للأسر كشف عن معدلات مرتفعة لحيازة الأسلحة النارية فى ولاية البحيرات – إذ اعترف ٣٥ فى المائة ممن شملهم المسح بأنهم أو أحد ممن يعيشون فى مجتمعهم السكنى يملكون سلاحا ناريا. كما أماط المسح اللثام عن وجود معدلات مرتفعة لمن سقطوا ضحايا. فقد وجد فى المتوسط أن هناك أسرا تعرضت على الأقل لعملية سرقة ولمشاجرتين ولهجوم مسلح واحد تقريبا منذ توقيع اتفاق السلام الشامل. وكانت الأسلحة النارية هى السلاح السائد المستخدم فى عمليات العنف.

من المحتمل أن تؤدى الموارد الطبيعية للسودان إلى إشعال صراع فى المستقبل بين الشمال والجنوب.

وعلاوة على ذلك، يهيب الفصل بالمانحين وصناع السياسة على مستوى العالم تركيز وقتهم وتمويلهم على جنوب السودان لتنشيط الدعم المقدم لعملية السلام. فمن المهم بشدة أن يتم تنفيذ اتفاق السلام الشامل بمقتضى برامج نزع الأسلحة وتسريح الجنود وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، وأن تحترم جميع الأطراف الاتفاق نصا وروحا. وأدت أزمة دارفور منذ عام ٢٠٠٣ إلى تحويل قدر كبير من الاهتمام الدولى بعيدا عن جنوب السودان، ومن المهم جدا الآن أن يجدد صناع السياسات التزامهم نحوه.